

صيغ "الأمر" الصريحة واستخدامها في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

*Direct "Imperative" modes and their usage in the Holy Qur'ān
(A Semantic Grammatical Study)*

* الدكتور محمد بشير

Abstract

As all of know that start of the revelation of Holy Qur'ān started with imperative form of the verb as it is ended with like that. This shows that the imperative mood is one of the most magnificent topic of an Arabic language, particularly in the Qur'ānic context. According to the opinion of the major scholars, both the commencement and conclusion of the Holy Qur'ān were in the imperative mood. Thereupon, the scholars of Arabic language took a keen interest in study of meanings of the imperative mood whether literal or figurative. From the abovementioned point of view the following article attempts to study the meanings of imperative mood, whether they are literal or figurative, and also it endeavors along with its connotations in the light of what is stated in the Holy Qur'ān and Sunn'ah as well as in the sources of Arabic language, to lead those who recite the Holy Qur'ān to the right way, guide them to the truth and to help them in understanding of the secret meanings of Qur'ān.

الملخص:

كلنا نعلم أن بداية الفرقان الحميد كانت بصيغة الأمر كما كانت نهايته به كذلك عند أكثر العلماء، وإذا دلت هذه البداية والنهاية فإنما تدل على أهمية الأمر في كتاب الله العزيز المجيد، ومن هنا اعتنى علماء الصرف والنحو والبلاغة والتفسير بدراسة صيغ الامر ودلالاته بكل جد وعناية.

وانطلاقاً من ذلك أراد هذا البحث أن يقوم بدراسة صيغ الأمر الصريحة، وأن يتعرض لدلالاته في ضوء ما ورد في الكتاب والسنة ومصادر اللغة

* الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد

العربية ومراجعتها ندعو الله تعالى أن يكون هذا عوناً لمن يريد فهم دلالات صيغ الأمر.

لا ريب أن أساليب اللغة العربية متعددة ومتنوعة ؛ وكيف لا وهي لغة شعار الإسلام ولغة كتاب الله العزيز، ولغة خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم والوسيلة الراقية إلى الوصول إلى أسرارها وفهم دقائقهما.

ولا نبالغ إذا قلنا: إنه لولا الإسلام ولولا القرآن، لم يكن هناك عربيّة كما نرى، أو لبقيت العربيّة لغةً فتنّةً معزولةً عن العالم، تعيش في صحرائها، يزهدها فيها العالم، ويرغب عنها إلى غيرها، غير أن الإسلام نقلها إلى بُؤرة الاهتمام العالميّ، وجعل لها الصدارة. وتفرّغ للعناية بها وخدمتها فئاتٌ من مختلف الأعراق، وصار في اعتقاد كلِّ مسلم أنّ العربيّة - لأنها حملت كتاب الله - أفضل اللغات، وأفصحها، وأكملها، وأتمّها، وأعذبها، وأبينها، وهي الأقدر على التعبير عن معاني القرآن.

فقد صبر هذا القرآن العربيّة لغةً مرغوباً فيها، لا لنفوذها السياسيّ، ولا لسبقها الحضاريّ، وإنما لمكانتها الدينيّة؛ إذ تسامى المسلمون إلى درس العربيّة، والعناية بها، من أجل تحقيق العبادة، ومن أجل تلاوة القرآن، ومن أجل فهم النصوص الشرعية.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الله لما أنزل كتابه باللسان العربيّ، وجعل رسوله مبلغاً عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربيّ، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلاّ بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين.»¹

القرآن قد استعمل أسلوب الأمر بصيغ و بالألفاظ مختلفة، فمثلاً: تارة يأتي بالأمر في صيغ صريحة وحقيقية للأمر نحو قوله تعالى: فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ²، وقوله تعالى: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ³، وتارة يعدل عن أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر في مثل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ⁴، وأحياناً يكون الأمر بلفظ الاستفهام مثل قول الله تعالى: قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ⁵، وغيرها من الألفاظ المتنوعة الدالة على الأمر، لذلك أردت أن أبين وأوضح هذه الصيغ والألفاظ؛ لأستفيد بها.

ولاشك أن الأوامر من أهم المباحث القرآنية؛ لأن معظم ابتلاء الإنسان بها، وعليها معظم مدار الإسلام، وكذلك أن أركان الإسلام السامية تندرج تحت هذه الأوامر، ومن أخذ بهذه الأوامر فاز و ظفر في الدنيا والآخرة، ومن تركها فقد ضل سواء السبيل.

ومن المعروف أن بداية الذكر الحكيم كانت بأسلوب الأمر، قوله تعالى: افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ⁶، وكذلك آخرا منزل به الروح الأمين على قلب خير البشر- عند أكثر العلماء - كان بأسلوب الأمر، قوله تعالى: وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ⁷.

وهذا إنما يدل على أهمية الأمر في الكلام الرباني، لتوجيه البشر، وإرشادهم إلى صراط العزيز الحميد.

التمهيد:

قبل أن أدخل في المقصود، أود أن أهد له بتعريف الأمر لغة واصطلاحاً، والأمر لغة:

تعريف الأمر عند اللغويين:

«الأمر لغة: واحد الأمور. يقال: أمر فلان مستقيماً، وأمره مستقيمة. وقولهم: لك عليّ أمرٌ مطاعة، معناه لك عليّ أمرٌ أطيعك فيها، وهي المرة الواحدة من الأمر... وأمرته بكذا أمرًا والجمع الأوامر»⁸.

قال ابن فارس: «الأمر: الواحد من الأمور. وأمرتُ أمرًا، وائتمرتُ، إذا فعلت ما أمرتُ به. وائتمرتُ أيضاً، إذا فعلتُ فعلاً من تلقاء نفسك»⁹.

وقال ابن منظور: «الأمر... نقيض النهي، يقال: أمره يأمره أمرًا وإماراً فأمر، أي: قَبِلَ أمره... وأمرته بكذا أمرًا، والجمع الأوامر، وفي التنزيل العزيز: خُذِ الْعَقْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ¹⁰، والأمر: الحادثة، والجمع أمور، وفي التنزيل: أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ¹¹،¹².

إذن : لفظ الأمر يطلق في اللغة إطلاقين:

الأول: على طلب الفعل كقوله تعالى: خُذِ الْعَقْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ¹³،

وهذا الأمر يجمع على أوامر .

والثاني: يطلق على الفعل، والحال والشأن، كقوله تعالى: وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ

فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ¹⁴، وهذا يجمع على أمور.

و أما في القرآن فإن لفظ الأمر يتصرف إلى أربعة عشر وجهاً:
 الأول: الدين؛ قال الله تعالى: حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ¹⁵ يعني: دينه.
 الثاني: القول؛ قال تعالى: فَتَنَّا زُجْرًا وَأَمْرُهُمْ بَيْنَهُمْ وَآسْرُوا النَّجْوَى¹⁶ يعني قولهم .
 الثالث: العذاب؛ قال تعالى: لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ¹⁷ يعني لَمَّا وجب العذاب بأهل النار .
 الرابع: عيسى عليه الصلاة والسلام، قال الله: مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ¹⁸ يعني: عيسى عليه الصلاة والسلام .
 الخامس: القتل بـ «بدر»، قال تعالى: وَلَكِنَّ لِيُقْضَىٰ لِلَّهِ أَمْرًا كَانَ مُفْعُولًا¹⁹ يعني قتل كفار «مكة».

السادس: فتح «مكة»؛ قال تعالى: فَتَرْتَبُّونَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ²⁰ يعني فتح مكة.
 السابع: قتل قريضة وجلاء «بني النضير»؛ قال الله تعالى: فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ²¹ .
 الثامن: القيامة؛ قال تعالى: أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ²² .
 التاسع: القضاء؛ قال الله تعالى: كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبَّرُ الْأَمْرُ يُفْصَلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُؤْفُونَ²³ يعني القضاء .
 العاشر: الوحي: قال الله تعالى: يُدَبَّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ²⁴ يعني الوحي .
 الحادي عشر: أمر الخلق؛ قال الله: أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ²⁵ .
 الثاني عشر: النصر؛ قال الله يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ²⁶ يعنون: النصر، قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ²⁷ يعني النصر.
 الثالث عشر: الذنب؛ قال الله تعالى: فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا²⁸ يعني جزاء ذنبها.

الرابع عشر: الشأن والفعل؛ قال الله تعالى: إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَتْهُ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ²⁹ لعله: وشأنه³⁰ .
 حدُّ الأمر عند النحويين

لم يتحدث سيويوه عن الأمر من حيث معانيه اللغوية، بل تحدث عنه من حيث بنائه، أو إعرابه³¹.

وقد أفرد باباً خاصاً بالأمر والنهي، أسماه «هذا باب الأمر والنهي»³²، تناول فيه القضايا المتعلقة بأسلوب الأمر والنهي، والصيغ المختلفة، كصيغة: "افعل" و "ليُفعل"، واستعمال الخبر بمعنى الأمر. معتمداً في ذلك على شواهد من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصيح. وكذلك المبرد أيضاً لم يضع تعريفاً للأمر، وإنما بحثه من جوانب أخرى، وذلك كالحديث عن التفريق بينه وبين الطلب، ومجيء الخبر بمعنى الأمر³³.

ونرى ابن السراج قد تحدث عن الأمر، وهو في معرض كلامه على الدعاء، حيث قال: «اعلم أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمرٌ، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت»³⁴ لكنه لم يحدده حداً كاملاً، وكذلك ابن جني فقد تحدث عن فعل الأمر ضمن حديثه عن الأفعال فلم يحدده بل تكلم على زمنه³⁵.

وكذلك الزمخشري فهو أيضاً سار على نهج السابقين عليه في عدم حد الأمر³⁶ وإنما تحدث عن فعل الأمر خلال حديثه عن أقسام الفعل³⁷.

وأما ابن يعيش فعرف الأمر بقوله: «اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة..»³⁸

ويقول ابن الحاجب: «صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة»³⁹

ويوضح الرضي كلام ابن الحاجب مبيناً وجه الصواب ضمن ما يراه فيقول: «لو قال: صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل، لكان أصرح في عمومته لكل ما يسميه النحاة أمراً، وذلك إنهم يسمون به كل ما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب»⁴⁰.

وابن مالك أيضاً لم يحد الأمر بل تكلم على زمنه مباشرة حيث قال: «والأمر مستقبل أبداً، لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: قُمْ فَأَنْذِرْ»⁴¹،⁴²

يبدو وجهياً من هذا كله أن النحاة الأوائل لم يضعوا حداً صريحاً للأمر، وإنما كان حديثهم يتجه دائماً إلى صيغة مخصوصة من صيغ الأمر وهي (فعل الأمر)، والله أعلم.

ويتضح ذلك من خلال تعريف ابن هشام له إذ يقول: «وعلامه الأمر مجموع شيئين لا بدّ منهما، أحدهما: أن يدل على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى: فَكُلِّي وَاشْرِي 43

وأما المحدثون من النحويين، فقد أعطوا للأمر حداً صريحاً، أو مشتقاً على جميع صيغ الأمر (الصريحة وغير الصريحة)، حيث قالوا: «الأمر ما يُطلبُ به حدوثُ شيءٍ في الاستقبال، نحو: "اسْمَعْ"، و"هَاتِ"، و"تَعَالَ"» 44.

قد تحدثت - آنفاً - أن النحاة الأوائل لم يحدّوا الأمر حداً صريحاً، لأن موضوع دراستهم يتصل بفعل الأمر وحده فتحدّثوا عن بنائه وإعرابه وزمنه ودلالته، إلا أنّ البلاغيين القدامى أعطوا للأمر تعريفاً صريحاً، فرى الزمخشري في كتابه الكشاف يعترض على نفسه حول مفهوم الأمر ثم يعرفه، - وذلك في صدد الحديث عن تحليل الآية الكريمة وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ 45، حيث يقول: «فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: هو طلب الفعل ممن هو دونك وبجته عليه» 46.

وهذا الحد أخذ به جميع علماء البلاغة العربية الذين جاءوا بعده إلى يومنا هذا، على اختلاف كل منهم في الأسلوب أو التعبير عن هذا المعنى للأمر.

وحده السكاكي بقوله: «والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها أعني استعمال نحو: "يَنْزِلُ"، و"إِنْزَلُ"، و"نَزَلَ"، و"صَا" على سبيل الاستعلاء» 47.

ويوضح الأمر أكثر من وجهة نظره البلاغية أن هذه الصيغ (صيغ الأمر) موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء حقيقة لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنى أي: إلى جانب الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب... على اعتبار القرائن 48.

وأما القزويني: فراه يلخص ما قاله السكاكي، ولم يخرج عن حده للأمر، حيث يقول: «... والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيدٌ، وغيرها نحو: أكرم عمراً، وؤويداً بكرةً، موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً، لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة» 49.

أما الإمام العلوي اليميني فقد عرفه بقوله: «وهو صيغة تستدعي الفعل، أو قولٌ ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء، فقولنا صيغة نستدعي، أو قولٌ ينبئ، ولم نقل "افْعَلْ، وُلْتَفْعَلْ" كما يقوله المتكلمون والأصوليون لتدخل جميع الأقوال الدالة على استدعاء

الفعل في نحو الفَارَسِيَّة، والتركيَّة، والرومية، فإنها كلها دالة على الاستدعاء من غير صيغة افعال، ولتفعل، ونحو قولنا: نَزَال، وَصَّة، فإنما دالان على الاستدعاء من غير صيغة "أفعل"»⁵⁰.

هذا عن السلف وأما عن الخلف فإنهم أعطوا نفس التعريفات لم يزيدوا عليها ولم ينقصوا عنها، وكتبهم إما تلخيصاً لكتب السابقين وإما شرح أو جمع لها⁵¹.

يفهم مما سبق الفرق بين تعريف النحويين للأمر وبين تعريف البلاغيين له، أن النحويين يريدون بالأمر مجرد طلب الفعل في المستقبل، ولو لم يكن على جهة الإستعلاء، لأنهم يضعون الأمر في مقابلة الماضي والمضارع.

وأما البلاغيون فإنهم يشترطون علو الأمر، سواء كان عاليا في الواقع أو لا. وبدا لنا مما سبق أن صيغ الأمر تنقسم إلى قسمين الصيغ الصريحة والصيغ غير الصريحة.

الصيغ الصريحة

المراد بالصيغ الصريحة هي التي وضعت لطلب الفعل من الفاعل المخاطب أو الغائب بصورة مباشرة، وهي أربع وإليك البيان:

أ. صيغة فعل الأمر:

هذه الصيغة أكثر صيغ الأمر استخداما واستعمالا في اللغة، وفي نصوص القرآن الكريم، والحديث الشريف دون سائر صيغ الأمر؛ وذلك لخفتها، وأصل وضعها للأمر. ولهذا أولى النحاة هذه الصيغة عناية خاصة دون سائر صيغ الأمر، فبحثوا عن تصريفها، وعلاماتها، واتصالها بالضمائر، ونوني التوكيد.

تصريف صيغة فعل الأمر:

اتفق نحاة البصرة والكوفة على أن الأمر يؤخذ من المضارع المبني للمعلوم بعد حذف حرف المضارعة من أوله مع مراعاة ما يلي:

❖ إن كان ما بعد حذف حرف المضارعة متحركا، نحو: "تَعْلَم"، و"تَعِدُّ"، ترك على حاله، وبني آخره على ما يجزم به مضارعه⁵²، نحو: "علم"، و"عَدَّ".

❖ فإن كان من "أفعل" نحو: "أَكْرَمَ يُكْرِمُ"، "أَحَبَّ يُحِبُّ"، أعيدت إليه همزة "أفعل"؛ رفعا لتوهم كون الأمر من ثلاثي، وكسّر ما قبل آخره، سواء في ذلك سُكِّن ما بعد حرف المضارعة منه ك"يُكْرِمُ" أو تحرك ك"يُحِبُّ" فيقال: "أَكْرِمُ"، "أَحِبِّ"، والهمزة فيهما همزة قطع لا وصل⁵³.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا مثل: "تذهب، تضرب، تمشي، تخرج، تكتب، تغزو، تأدب"، اجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة تُكسر كـ"اذهب، اضرب، امش"، إلا في الفعل الثلاثي المضموم العين في المضارع (أي من باب فَعَلَ يَفْعُلُ، وَفَعَلَ يَفْعُلُ) فإنها تُضم اتباعا لضمة العين وكرهية الخروج من كسر إلى ضم، وذلك مستثقل⁵⁴، نحو: "أخرج، أكتب، أغز، أوذب".

والكوفيون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لعين الفعل إن كان مضموما ضُمَّت، وإن كان مكسورا كسرت، ولا يفعلون ذلك في المفتوحة لئلا يلتبس الأمر بإخبار المتكلم عن نفسه، نحو: "اعلم"، و"اعلم" ⁵⁵ إلا أن هناك خمسة أفعال مهموزة ⁵⁶ تحذف الهمزة منها في صيغة الأمر قصدا إلى التخفيف، وذلك لكثرة الدوران في الكلام، وهي:

❖ "أخذ" و"أكل": كان القياس أن يقال في صيغته الأمر منهما؛ "أخذ"، و"أكل"، ولكن الفصحاء حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفا، فصار الفعلان: "أخذ، أكل"، فلما لم يكن أول الفعل ساكنا، لم يعد ضرورة لهمزة الوصل التي جيء بها في الأصل للتخلص من الابتداء بالساكن، فحذفوها، فأصبح الفعلان في صيغة الأمر "خذ"، و"كل".

❖ "أمر" و"سأل": تحذف همزتهما من صيغة الأمر، كما تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها؛ وذلك إذا وقعا ابتداءً، أي إذا لم يتصلا بواو أو فاء قبلهما، فيقال في "أمر" "مُر". أما إذا لم يقع هذا الفعل ابتداءً واتصل بواو أو فاء قبله فالأكثر استعمالا فيه إثبات الهمزة نحو قوله تعالى: وَأُمِرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا حَتَّى نَرْزُقَكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى ⁵⁷، ويجوز "أومر فلانا"، ولكن ليس بمستعمل.

وأما "سأل يسأل" فالأولى حذف الهمزة منه إذا لم يتصل بواو أو فاء، لأنه كتبت كذلك في المصحف بلا ألف قبلها، كقوله تعالى: سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ⁵⁸ ويجوز: "سأل فلانا عن كذا" بالألف قبله، ولكنه قليل. وإن اتصل بواو أو فاء؛ فالأفضل إلحاق الألف في أوله و إثبات الهمزة فيه مثل: "واسأل الله، فاسأل الله"، ويجوز: "وسل الله، فسأل الله" ⁵⁹.

❖ "رأى": تحذف الهمزة منه في صيغة الأمر والمضارع لكثرة الاستعمال، وتنقل حركة الهمزة إلى الفاء، فيصبح الفعل في صيغة المضارع هو "يرى"، وفي صيغة الأمر أنت "ر"، إذ كان الأصل في تصريفه أن يقال: "رأى"، "يرأى"، "إرأ". كما يقال: "نأى"، "ينأى"، "إنأ" ⁶⁰.

إسناد فعل الأمر إلى الضمائر:

يتصرف فعل الأمر مسندا إلى ضمائر الرفع وله ستة أوجه للمخاطب فقط، منها ثلاثة للمذكر هي: "افعل، افعل، افعلوا"، وثلاثة للمؤنث هي: "افعلي، افعلنا، افعلن"، ولا يكون فاعلها إلا مضمراً، وحينما يقال: "فاعل صيغة فعل الأمر" فإنه يتجوّز في التعبير، لأن المخاطب لا يقع منه الفعل، ولكن يطلب منه القيام بهذا الفعل.

وفاعلها إما أن يكون ضميراً مستتراً، وذلك إذا كان مفرداً مذكراً، مثل "اكتب" و"اقرأ"، أو ضميراً ظاهراً، وذلك إذا كان مفرداً مؤنثاً، أو مثني، أو جمعا، مثل: "اكتبي"، و"اكتبا"، و"اكتبوا"، و"اكتبن".

وأما ضمير الخطاب الذي يرد بعد فعل الأمر للمفرد المذكر، فهو للتوكيد كقوله تعالى:

وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ⁶¹.

ملاحظة: أفعال الأمر كثيرة جدا في القرآن الكريم، قد أُحصيت مواضعها فكانت (1848) موضع، ولكن جاءت أفعال الأمر في كل هذه المواضع غير مؤكدة بالنون، لا في رواية حفص فحسب، وإنما جاءت كذلك في جميع القراءات المتواترة والمشهورة، وهي ظاهرة لغوية جديدة بالذكر، وجديرة بالدرس والتسجيل⁶².

فعل الأمر من حيث البناء والإعراب:

كما ذكرت - سابقاً - أن النحويين البصريين والكوفيين اتفقوا على أن فعل الأمر يؤخذ من المضارع، إلا أن البصريين يقولون: إنه بعد اشتقاقه يصبح صيغة قائمة بذاتها. أما الكوفيون فيرون أنّ فعل الأمر لا أصل له بين تقسيمات الأفعال، لأنه مقتطع من المضارع و ليس صيغة مستقلة بذاتها.

بناءً على ذلك اختلفوا فيه من حيث البناء والإعراب؛ فذهب البصريون إلى أن فعل الأمر مبنيٌّ على السكون، لأن صيغة "افعل" قائمة بذاتها، ومرتبلة لا مقتطعة من المضارع⁶³.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بـ"لام" محذوفة وهي لام الأمر، لأن أصله مقتطع من الفعل المضارع فـ"افعل" أصلها "لتفعل". مجزوم بلام مقدرة⁶⁴.

وأما البصريون فيرون أن صيغة فعل الأمر أصل بذاتها وهي صيغة مرتبلة وليست مقتطعة من "لتفعل" كما أنها مبنية دائماً، فاحتجوا بأن قالوا: إنّ فعل الأمر مبنيٌّ على السكون لأن الأصل في الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أعرب الفعل المضارع لمشابهته الأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء.

ومنهم من تمسك بأن قال: فعل الأمر مبني لأنه ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كـ"نزال، وتراك، وحذار... وغيرها" مبني؛ لأنه ناب عن فعل الأمر "انزل، واترك، واحذر" فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لما بنى ما ناب منابه⁶⁵.

ولكن ابن هشام يخالف البصريين في أصل فعل الأمر، حيث يرى أنه معرب مجزوم إذ يقول: "وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم، واقعد، وأن الأصل: لتقم، ولتقعُد، فحذفت اللام للتخفيف وتبعنا حرف المضارعة. ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معني حقه أن يُؤدَّى بالحرف، ولأنه أخو التهي ولم يُدلَّ عليه إلا بالحرف... ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله⁶⁶: [الخفيف]

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَي لِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ»⁶⁷

والذي يرجح قول البصريين بأصالة بناء فعل الأمر هو بناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث ونون التوكيد اتصالاً مباشراً، وذلك لأنهما من خصائص الأفعال، وهما لا يتصلان بالأسماء، فلما اتصل بالمضارع عاد هذا الفعل إلى أصله فبني، ولو لم يكن الأصل في الفعل البناء، لما بنى الفعل المضارع عند اتصاله بهذه العلامات الخاصة بالأفعال⁶⁸.

صيغة فعل الأمر واستخدامها في القرآن

هذه الصيغة - كما سبق - أكثر صيغ الأمر استخداماً في اللغة عامة، وفي نصوص القرآن الكريم خاصة، وذلك لخفتها، وأصل وضعها للأمر، فقد أُحصيت مواضعها في القرآن الكريم فكانت تبلغ (1848) موضعاً، سواء في ذلك فعل صحيح أو معتل، ومن الثلاثي أو غيره⁶⁹.

ولصيغة فعل الأمر ستة أوجه، وهي للمخاطب، ثلاثة للمذكر، وثلاثة للمؤنث، وقد جاءت كلها في القرآن الكريم، وإليك بيان ذلك:

فعل الأمر للواحد المذكر:

قوله تعالى : **وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ**⁷⁰.

أي: اعبد ربك - يا محمد - حتى يأتيك الموت، سُمي الموت يقيناً لأنه أمر متيقن من نزوله لا مفر منه، هذا وإن كان الخطاب أو الأمر لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فقد دخل فيه جميع المسلمين لأن الحكم عام، والله أعلم⁷¹.

فالفعل "اعْبُدْ" فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنت"، وهو فعل صحيح ثلاثي سالم، من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ"، وأصلُ أَعْبُدُ "تَعْبُدُ" حذفت حرف المضارعة من أوله، واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن، فصار الفعل "أَعْبُدْ".

وقوله تعالى: وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا⁷².
أي: أَلن جانبك، وتواضع لهما بفعلك، وكن لهما ذليلاً رحمةً⁷³ بما، والمقصود من هذا الأمر المبالغة في التواضع للوالدين. وذكر ابن الخطيب أن في تقرير هذه الآية وجهين:

1- أن الطائر، إذا أراد ضمَّ فرخه إليه للتربية خفض له جناحه، فلهذا صار خفض الجناح كناية عن حسن التربية، فكأنه قال للولد: اكفل والديك؛ بأن تضمَّهما إلى نفسك، كما فعلاً ذلك بك حال صغرك.

2- أن الطائر، إذا أراد الطيران والارتفاع، نَشَرَ جناحيه، ورفعهما؛ ليرتفع، وإذا أراد ترك الطيران والارتفاع، خفض جناحيه، فجعل خفض الجناح كناية عن فعل التواضع واللين⁷⁴.
وقال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى الذلُّ؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون المعنى: واخفض لهما جناحك، كما قال: وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ⁷⁵، فأضافه إلى الذلُّ [أو الذلُّ]، كما أضيف حاتم إلى الجود على معنى: واخفض لهما جناحك الذليل الذلول.

والثاني: أن تجعل لذلُّه أو لذلِّه جناحاً خفيفاً؛ كما جعل لبيد للشمال يداً، وللقرّة زماماً⁷⁶، مبالغة في التذلل والتواضع لهما»⁷⁷.

أو هذا من الاستعارات البليغة، بمعنى أنه شبه الذل بطائر له جناح، وحذف الطائر ورمز له بشيء من لوازمه وهو الجناح على سبيل الاستعارة المكنية⁷⁸.
أو بمعنى أنه عبّر عن اللين بالذل، ثم استعار له جناحاً، ثم رشَّح هذه الاستعارة بأن أمره بخفض الجناح⁷⁹.

والفعل "أَخْفِضْ" فعل أمر للواحد المذكور، مبني على السكون، وهو فعل صحيح ثلاثي سالم من باب "فَعَلَ يَفْعُلُ" مثل "ضَرَبَ يَضْرِبُ".

فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين:

قال تعالى: اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ⁸⁰.

أي: إذهبا - موسى وهارون - إلى فرعون، إنه تجرّ وتكبّر وبلغ النهاية في العتو والطغيان وتمرد في ضلاله وغيته⁸¹.

فقوله: "إذهبا" فعل أمر مسند إلى ضمير الاثنين، مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وهو فعل صحيح سالم.

وقال تعالى: فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى⁸².

أي: فأبلغا - يا موسى وهارون - فرعون رسالتي، وعظاه بأسلوب وكلام لين سهل رقيق، ليكون أوقع في نفسه وأبلغ وأبجع، لعله يتذكر فيرجع عن غيئه وعمما هو فيه من الضلال والهلكة، أو يخاف عقابه فيرتدع عن طغيانه⁸³.

والفعل "قولا" فعل أمر من الثلاثي الأجوف المسند إلى ضمير ساكن، ألف الاثنين، مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة .

وقال تعالى: وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا⁸⁴.

أمر الله آدم وحواء أن يأكلا من الجنة ما شاء أكلاً واسعاً هنيئاً، طيباً لا عناء فيه ولا تعب، إلا شجرة معينة من أشجارها⁸⁵.

في هذه الآية أتى فعل أمر "كلا" المسند إلى ألف الاثنين⁸⁶.

فعل الأمر لجماعة المذكر:

قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

87

يخاطب الله المؤمنين الذين صدّقوا الله ورسوله أمراً: اركعوا الله في صلاتكم واسجدوا له فيها، أي صلوا لربكم خاشعين، وأفردوه بالعبادة ولا تعبدوا غيره، وافعلوا الخير الذي أمركم به الله، لتفعلوا بذلك وتفوزوا وتظفروا فتدركوا به طلباتكم وأدعيتكم⁸⁸.

في هذه الآية الكريمة استخدم أربع صيغ لفعل الأمر، وجميعها لجماعة المذكر، وهي "اركعوا" و"اسجدوا" و"اعبدوا" و"افعلوا" وكلها أفعال ثلاثية صحيحة سالمة، ومبنية على حذف النون؛ لان مضارع كل منها من الأفعال الخمسة.

وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فُؤَادِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَفُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ⁸⁹.

أي: يا أيها الذين صدّقوا الله ورسوله، احفظوا أنفسكم وصونوا أزواجكم وأولادكم من نار حامية مستعرة، التي حطبها جثث بني آدم، وحجارة الكبريت، أو الأصنام التي تعبد⁹⁰.

"قُوا" أمر من لفيف مفروق⁹¹، مما حُذِفَ منه فاؤه ولائمه، أي من "وقي يقي وقاية"، أما حذف فائه، فبالحُمل على المضارع، لوقوع الواو بين فتحة وكسرة "يُوقِي"، وأما حذف لامه فلا لتقاء الساكنين لأن أصله "قِيُوا" ياء العلة وواو الجماعة، وحُذِفَ حرف العلة لأنه حرف هجائي، فصار الفعل "قُوا" فقلبت الكسرة قبل الواو ضمة، لتناسب الواو، فصار الفعل "قُوا"⁹²، وهذا الفعل مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو فاعله.

قال الله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ⁹³.

أمر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة المسلمين أن يحافظوا ويواظبوا ويدوموا على أداء الصلوات في أوقاتها وخاصة الصلاة والوسطى - واختلف العلماء في الوسطى على مذاهب شتى، ينظر تفاصيلها في كتب التفسير من أراد ذلك -، وجاء هذا الأمر للمواظبة على صيغة "فاعل" صيغة فعل صحيح ثلاثي ومزيدة بالحرف، ولها معانٍ⁹⁴، وأما هنا ففي "فاعل" قولان: أحدهما: أنه بمعنى "فَعِلَ"، كطَارَقْتُ النَّعْلَ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ، وَلَمَّا ضَمَّنَ المحافظة معنى المواظبة، عداها بـ"عَلَى".

الثاني: أنه على بابه من كونه بين اثنين: فقيل: بين العبد وربِّه، كأنه قيل: احفظ هذه الصلاة يحفظك الله، وقيل: بين العبد والصلاة، أي احفظها تحفظك من المعاصي، والبلايا، والمحن...⁹⁵.

وقال أبو البقاء: «ويكون وجوبُ تكرير الحفظ جارياً مجرى الفاعلين؛ إذ كان الوجوب حائلاً على الفعل، فكأنه شريك الفاعل الحافظ، كما قالوا في قوله: وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً⁹⁶، فالوعد كان من الله، والقبول من موسى، وجعل القبول كالوعد، وفي "حافظوا" معنى لا يوجد في احفظوا، وهو تكرير الحفظ»⁹⁷.

هذه الصيغ الثلاثة لفعل الأمر كانت للمذكر، وأما الصيغ المسندة إلى ضمائر المؤنث فهي أيضاً ثلاث، مفرد المؤنث، تثنية المؤنث، وجماعة المؤنث.

فعل الأمر للمفرد المؤنث: قوله تعالى: يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ

⁹⁸، ويقول تعالى مخبراً عن الملائكة أنهم أمروا مريم بكثرة العبادة والركوع والسجود، أي قالوا لها: أطيلي الركود وأخلصي الطاعة لربك وحده والزمي عبادته شكراً على اصطفاائه إياك على نساء العلمين⁹⁹.

استعمل في هذه الآية الكريمة ثلاثة أوامر بصيغة فعل الأمر "افنتي" و"اسجدي" و"اركعي" وجميع هذه الأفعال أفعال ثلاثية صحيحة المسندة إلى ياء المخاطبة، وهي مبنية بحذف النون لأن مضارعها من الأفعال الخمسة.

قال تعالى: وَهَزِّيْ إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا¹⁰⁰.

لَمَّا أَلْجَأَ مَرِيَمَ وَجْعَ الْوِلَادَةِ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ، لَتَسْتَدِ إِلَيْهَا، وَتَتَمَسَّكَ بِهَا عِنْدَ الْوَجْعِ نَادَاهَا الْمُنَادِي -الملك أو عيسى- أَنْ لَا تَحْزِنِي لِهَذَا الْأَمْرِ قَدْ جَعَلَ رِبْكَ جَدُولًا صَغِيرًا يَجْرِي أَمَامَكَ، وَأَمَرَهَا أَيْضًا قَائِلًا لَهَا: حَرَكِي جِذْعَ النَّخْلَةِ الْيَابِسَةَ لِتَسَاقِطَ عَلَيْكَ الرُّطْبُ الشَّهِي الطَّرِي¹⁰¹.

"هزِّي" فعل أمر للمفرد المؤنث، المسند إلى ياء المخاطبة، وهو فعل ثلاثي صحيح مضعف، مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة.

فعل الأمر لتثنية المؤنث:

قوله تعالى: وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ¹⁰².

أي: يأمر الله يوم القيامة امرأة نوح، وامرأة لوط-المرأتين اللتين خانتا زوجيهما، نوح ولوط- ادخلا نار جهنم مع سائر الداخلين، من الكفرة المجرمين¹⁰³.

و"ادخلا" فعل أمر لتثنية المؤنث، وهو فعل ثلاثي صحيح، مبني بحذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة.

قال تعالى: ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ¹⁰⁴ يقول جل شأنه: «للسماء والأرض: استجيبا لأمرى، أو افعلما ما أمركما به وحيثما به، طائعتين أو مكرهتين -وهما مصدران في موضع الحال- قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ أي: أتينا أمرك طائعين منقادين».

وقال بعض المفسرين: «قال الله للسماء والأرض أخرجما ما فيكما من المنافع ومصالح العباد، أما أنت يا سماء فأطعني ما خلقت فيك من الشمس والقمر والنجوم، وأما أنت يا أرض فأخرجي أشجارك وثمارك ونباتك، وشققي أنهارك»...¹⁰⁵.

في هذه الآية الكريمة "إتينا" أمر لتثنية المؤنث؛ لأن السماء والأرض لفظان مؤنثان سماعيان، و"إتينا" فعل ثلاثي مهموز الأول معتل ناقص مبني بحذف النون.

فعل الأمر لجماعة المؤنث:

قال تعالى: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ¹⁰⁶.

أي: الزَّوْمَنَ بيوتكنَّ ولا تخرجن لغير حاجة، ولا تُبْرِزْنَ زينتكِ ومحاسنكِ للأجانب مثل ما كان نساء الجاهلية يفعلن، حيث كانت تخرج المرأة إلى الأسواق مظهرة لمحاسنها، كاشفة ما لا يليق كشفه من بدنها، وحافظن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وأطعن الله ورسوله في جميع الأوامر والنواهي لتتلن درجة أو مرتبة المتقيات، هذا وإن كان الخطاب لنساء النبي فقد دخلت غيرهن فيه من نساء المسلمين بالمعنى¹⁰⁷.

استُعملت أربعة ألفاظ لفعل الأمر في الآية المذكورة وكلها لجماعة المؤنث وهي: "قرن" و"أقمن" و"آتين" و"أطعن".

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا¹⁰⁸.

هذا أمر من الله تبارك وتعالى لرسوله بأن يقول لزوجاته: إن كنتم تردن الحياة الدنيا وسعادتها ونضارتها ورفاهيتها والتنعيم فيها فأقبلن إليّ أدفع لَكُنَّ المتعة التي أوجبها الله على الرجال للنساء، وذلك عند فراقهم إياهن بالطلاق، وأطلقكن طلاقاً من غير ضرار على مقتضى السنة¹⁰⁹.

في هذه الآية الكريمة استخدم فعلا من أفعال الأمر، الأول "قل" وهو أمر من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم.

والفعل الثاني هو أمر من الرسول لزوجاته رضي الله عنهن، وهو "تعالين" وهذا الفعل فعل أمر لجماعة نساء من "تعالى يتعالى" - كترامى يترامى - وهو فعل ثلاثي ناقص مزيد بجرفين، وقد عدّه جماعة من النحويين في أسماء الأفعال¹¹⁰.

ب. صيغة الفعل المضارع المقترن بلام الأمر:

هذه هي الصيغة الثانية للأمر ويُطلب بها حصول الفعل من الفاعل الغائب، وهي صيغة مستقلة بذاتها، وهي أمر للغائب بمنزلة فعل الأمر للمخاطب، وقد تناول سيويه هذه الصيغة في كتابه إذ يقول: «ومنه: زيداً ليضره عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمرٌ للغائب بمنزلة "افعل" للمخاطب»¹¹¹.

كما تحدث عن لام الأمر في "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها" حيث قال: "واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيراً" ¹¹².

وهذه اللام تجزم الفعل المضارع وهي خاصة بالأفعال دون الأسماء، فبهذا تعمل عملاً يكون خاصاً بالأفعال، وهو الجزم ¹¹³.

ولا طريق للأمر في الفعل المبني للمجهول إلا باللام، سواءً أكان للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب نحو: "لأعن بحاجتك"، "لثعن بأمر دينك"، "لثعن زيداً بالأمر" ¹¹⁴.

وهذه اللام تدخل على الفعل المضارع المسند للغائب غالباً، ظاهراً كان أم مضمراً، فتكون بمنزلة فعل الأمر للمخاطب. وقد جاءت الشواهد من كلام العرب الفصيحة مستفيضة على دخول اللام على الفعل المسند للغائب.

منها قول الرسول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُفْعَلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» ¹¹⁵.

ومما ورد في خطبة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله: «... ألزموا الجماعة وليكن الإبرام بعد التثاؤور...» ¹¹⁶. وقول زياد الأعجم: [الطويل]

ولو لم يكن في كفه غير نفسه
لجأ بها فليتنق الله سائله ¹¹⁷

كما أن هذه اللام قد تدخل على الفعل المضارع المسند إلى المتكلم وذلك كقول النبي عليه السلام: «... فقوموا فلنصل بكم...» ¹¹⁸، وكقول القائل: فم وأقم معك، إلا أن دخولها على فعل المتكلم قليل، وأقل منه دخولها على فعل المخاطب، نحو: "لتقم"، "لتأخذنا"، "لتفرحوا"، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو: "قم"، و"خذنا"، و"افرحوا"؛ لأن الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر لا باللام؛ ولأن أمر المخاطب أكثر، فاختصار الصيغة فيه أولى، والله أعلم.

أما حركة هذه اللام: فهي الكسر إذا كانت في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ¹¹⁹.

فإن دخل عليها "الفاء، أو الواو، أو ثم" جاز إقرارها على الكسر، وجاز تسكينها، إلا أن الأوضح والأكثر أن تسكن مع "الفاء والواو" وتكسر مع "ثم" ¹²⁰.

أي، إسكان اللام بعد "الفاء والواو" أكثر من تحريكها، وإسكانها بعد "ثم" قليل، ومثال التسكين بعد "الفاء" قوله تعالى: وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ¹²¹. وبعد "الواو" قوله تعالى: وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ¹²²، وبعد "ثم" قوله تعالى: ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ¹²³، وقد سكنت اللام هنا بعد "ثم" إلا أن المبرد يرى أن إسكان لام الأمر بعد "ثم" لحن¹²⁴، مع أن من القراء السبعة أربعة قرؤوا بتسكين اللام، والباقي بتحريكها بالكسرة¹²⁵.

وكذلك ابن يعيش يضعف قراءة تسكين اللام بعد "ثم" حيث يقول: «فأما قراءة الكسائي: ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ¹²⁶..... فضعيفة عند أصحابنا، لأنَّ "ثم" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده من اللام، لكنت إذا وقفت عليه تبتدىء بساكن، وذلك لا يجوز»¹²⁷.

وفي القرآن الكريم جاءت لام الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع، وسبقتها الفاء في (55) موضعا، وسبقتها الواو في (20) موضعا، وسبقتها "ثم" في موضعين¹²⁸.

وبنو سُلَيْمٍ¹²⁹ يفتحون اللام في كل حال - في ابتداء الكلام وفي الوصل - طلبا للخفة نحو: "لِيَقُمْ زَيْدًا"، و"لَتُكْرِمَ زَيْدًا"¹³⁰، وذلك شريطة أن يفتح تاليها أو يُضم¹³¹.

وأما المضارع المقترن بلام الأمر من حيث اتصاله بنوني التوكيد فإنهما يدخلان عليه بلا شرط لما فيه معنى الطلب والاستقبال نحو: "لِيَنْصُرَنَّ عَلِيٌّ كُلَّ ضَعِيفٍ".

وأما التغييرات التي تطرأ على آخر فعل المضارع بعد اتصاله بنوني التوكيد فهي نفس التغييرات التي تأتي على آخر فعل الأمر المؤكد بنوني التوكيد¹³².

ولكن مع كل هذا جاء المضارع المجزوم بلام الأمر متعينا غير محتمل في ثمانين موضعاً في القرآن الكريم، ولم يؤكد بالنون ولا في موضع واحد في جميع القراءات¹³³.

هذا عند النحاة عن دراسة صيغة المضارع المتصل بلام الأمر.

وأما عند البلاغيين: فقد تحدّثوا عنها حديثاً موجزاً، وممن تحدّث عنها السكاكي حيث قال: «للأمر حرف واحد وهو اللام الجازم في قولك: ليفعل...»¹³⁴، ثم قال في معرض حديثه

عن إضمار اللام مع المضارع المجزوم في جواب الطلب: "ومنهم من يضم لام الأمر مع: يقيموا، قال تعالى: قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بِنِعْ فِيهِ وَلَا خِلاَلٌ¹³⁵،¹³⁶ ولم يصف القزويني والعلوي شيئاً يُذكر على ما قاله السكاكي¹³⁷.

صيغة الأمر المقترنة بلام الأمر واستخدامها في القرآن:

وهي الصيغة الثانية الصريحة للأمر التي استعملها القرآن، وهي صيغة للغائب كما كان فعل الأمر للمخاطب، وهذه اللام التي تعطي معنى الأمر وتجزم المضارع، تدخل على فعل الغائب كثيراً، وقد تدخل على فعل المتكلم، غير أن دخولها عليه قليل، وأقل منه دخولها على فعل المخاطب.

وأما في القرآن الكريم فقد جاءت هذه الصيغة متعينة غير محتملة في ثمانين موضعاً، ومنه في آية واحدة دخلت لام الأمر على المضارع المتكلم في قراءة جمهور القراء، وفي قراءة شاذة في آية أخرى، وهكذا المخاطب فقد ورد المضارع المبدوء بتاء الخطاب مع لام الأمر في آية واحدة على قراءة عثمان بن عفان وأبي أنس وغيرهم رضي الله عنهم مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي قراءة شاذة في آية أخرى، والباقي في جميع مواضعها جاء الفعل الغائب المجزوم بلام الأمر .

وهذه اللام تكون مكسورة إذا وقعت في أول الكلام، أي إذا لم يتقدمها عاطف، الواو أو الفاء أو ثم، وإذا سبقها عاطف جاز كسرهما على الأصل وجاز تسكينها تخفيفاً.

وأما في القرآن الكريم من ثمانين موضعاً، جاءت لام الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع، وسبقها الفاء في خمسة وخمسين موضعاً، وسبقها الواو في عشرين موضعاً، وسبقها "ثم" في موضعين¹³⁸.

ولفعل المضارع الغائب المقترن بلام الأمر ستة أوجه فقط، منها ثلاثة للمذكر الواحد والمثنى والجمع نحو: "ليفعل، ليفعلا، ليفعلوا"، وثلاثة للمؤنث؛ الواحدة، والمثنى، وجماعة نساء، مثل: "لتفعل، لتفعلا، ليفعلن"، وجميع هذه الأوجه وردت في القرآن الكريم، إلا المثنى للمذكر والمؤنث. وإليك بيان كل ذلك:

قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ¹³⁹.

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليختنق به حتى يموت، فلينظر هل يُذهب صنيغُه وحيلُته وكيدُه غيظَه من محمد؟¹⁴⁰

وذكر ابن كثير أن هذا القول قول ابن عباس، وهو أظهر في المعنى وأبلغ في التهكم، لأن المعنى: من كان يظن أن الله ليس بناصر محمداً ودينه فليذهب فليقتل نفسه إن كان ذلك غائظه فإن الله ناصره لا محالة¹⁴¹.

قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ¹⁴².

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليختنق به حتى يموت، فليظن هل يذهب صنيعه وحيلته وكيد غيظه من محمد؟⁽¹⁴³⁾، قال الله تعالى: مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ¹⁴⁴.

أي: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيه محمداً في الدنيا بإعلاء كلمته وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، فليمدد بجبل إلى سقف البيت، ثم ليختنق به حتى يموت، فليظن هل يذهب صنيعه وحيلته وكيد غيظه من محمد؟¹⁴⁵.

وذكر ابن كثير أن هذا القول قول ابن عباس، وهو أظهر في المعنى وأبلغ في التهكم، لأن المعنى: من كان يظن أن الله ليس بناصر محمداً ودينه فليذهب فليقتل نفسه إن كان ذلك غائظه فإن الله ناصره لا محالة¹⁴⁶.

وهذا مثل ما يقال للحاسد إذا لم ترض بهذا فاحتنق ومتم غيظاً.

قوله "فليمدد" و"ثم ليقطع" و"فليظن" ثلاثة أوامر الله سبحانه وتعالى وردت على صيغة فعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وكلها مسندة إلى ضمير الغائب الواحد المذكور، ومجزومة على السكون لأنها أفعال صحيحة الأواخر ولم يتصل آخرهن بشيء.

وفي "فليمدد" و"فليظن" سبقت اللام بالفاء وسكنت، وفي "ثم ليقطع" وقعت اللام بعد "ثم" وقد قرأ أربعة من القراء بتسكين اللام والباقي بتحريكها¹⁴⁷، فمن سكنها فقد شبه "ثم" بالواو والفاء؛ لكونهن عواطف، ومن كسرهما فقد عدَّ "ثم" كلمة مستقلة ليست مثل الواو والفاء، وأنها يوقف عليها وتنفرد¹⁴⁸.

قال تعالى: فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ¹⁴⁹.

في هذه الآية الكريمة حضَّ الله المؤمنين على الجهاد في سبيل الله أمراً لهم: فليقاتل المؤمن النافر في سبيل الله؛ لإعلاء كلمة الله، ونصرة شريعته، الذين يبيعون دينهم بعرض قليل من الدنيا، وما ذلك إلا لكفرهم وعدم إيمانهم¹⁵⁰.

وقوله "فليقاتل" صيغة الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون الظاهر، لأنه فعل صحيح الآخر، والجمهور على سكون لام الأمر؛ لأنها وقعت بعد الفاء، وقرئ بكسرهما، وهو الأصل، ويجوز الوجهان¹⁵¹.

قال تعالى: وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتُنْفِمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ¹⁵². بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية كيفية صلاة الخوف وصفتها، أي إذا صليت بهم إماماً يا محمد في الحرب فلتصل فرقة من أصحابك معك، وليحملوا أسلحتهم حذراً من الأعداء، فإذا فرغت الطائفة الأولى من الصلاة، فليكونوا بعد الفراغ من بقية الصلاة ورائكم تجاه العدو يحرسونكم، ولتأت الطائفة التي كانت تجاه العدو، ولم تصل الركعة الأولى، فليصلوا معك الركعة التي بقيت عليك، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم لقتال العدو بعد الفراغ من الصلاة. وقد وردت كيفية صلاة الخوف على أوجه كثيرة مذكورة في كتب الفقه، وهذا وجه منها¹⁵³.

وقد استعملت في هذه الآية ستة أفعال مجزومة بلام الأمر، أربعة منها مسندة إلى واو الجماعة للغائب وهي "ولياًخذوا"-مرتين-، و"فليكونوا"، و"فليصلوا"، وكلها مجزومة بحذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة. واثنان آخران مسندان إلى ضمير مستتر للغائب المؤنث، وهما "فلتقمن" وهو مجزوم بالسكون؛ لأنه صحيح الآخر، و"ولتأت" وهو مجزوم بحذف حرف العلة؛ لأنه معتل الآخر.

قال تعالى: وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ¹⁵⁴.

هذا أمر من الله تعالى للنساء المؤمنات، ليلقين الخمار (وهو غطاء الرأس) على صدورهن، ليسترن بذلك شعورهن، وأعناقهن، ولثلا يبدو شيء من النحر والصدر، وفي هذا دليل على تغطية الوجه لأن الخمار هو الذي تغطي به المرأة رأسها فإذا أنزلته على صدرها لتغطيها، غطت ما بينهما وهو الوجه، وفي لفظ الضرب مبالغة في الصيانة والتستر¹⁵⁵.

قوله: "وليضربن" فعل مضارع لجماعة نساء غائبات، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون الظاهر لاتصال نون النسوة به. وقرأ الجمهور اللام بالتسكين، لأنها وقعت بعد الواو، وقرأت بكسرهما، وقد ذكر لقراءة الجمهور توجيه آخر وهو: أنهم قرءوا "وليضربن" بتسكين اللام التي هي للأمر؛ وذلك كتسكين فخذ¹⁵⁶.

هذا عن فعل الغائب المقترن بلام الأمر وهو الأصل والأكثر، وقد تدخل لام الأمر على فعل المتكلم والمتكلمين أيضا ولكنه قليل، وقد ورد ذلك في آية واحدة على قراءة الجمهور في قوله تعالى: وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ¹⁵⁷.

أي: وقال الكفار للمؤمنين: ارجعوا عن دينكم إلى ديننا واتبعوا سبيلنا، ونحن نحمل عنكم الإثم والعقاب إن كان هناك عقاب، أي نتحمل آثام خطاياكم يوم القيامة. كما يقول القائل: افعل هذا وخطيبتك في رقبتي¹⁵⁸.

والشاهد في قوله "ولنحمل" حيث دخلت لام الأمر على فعل مضارع للمتكلمين، قال العكبري عند إعراب "ولنحمل خطيكم": «هذه لام الأمر، وكأنهم أمروا أنفسهم، وإنما عدل إلى ذلك عن الخبر لما فيه من المبالغة في الالتزام كما في صيغة التعجب»¹⁵⁹.

ج. صيغة الأمر باسم الفعل:

اسم الفعل: هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كـ "شَتَّانَ" فإنه اسم، ناب عن فعل ماضٍ وهو "افترق"، و"أوه" فإنه اسم، ناب عن فعل مضارع وهو "أتوجَّع"، و"صه" فإنه اسم، ناب عن فعل أمرٍ وهو "اسكت"، والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان، والمراد بالاستعمال كونه عاملا لا معمولا، أي هو ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على صيغها ومعانيها، وهي غير متصرفة تصرُّف الأفعال، لا في نفسها، ولا في معمولها، من حيث التقديم والتأخير، أي يجب أن يكون المعمول متأخرا عنها، ولا تتصرف تصرُّف الأسماء من حيث محل إعرابي مثل المبتدأ والفاعل وغير ذلك¹⁶⁰.

وهي تشبه الأسماء من حيث اللفظ، وذلك لقبولها علامة من علاماتها وهي التنوين، وعدم قبولها أيَّ علامة من علامات الفعل. وتشبه الفعل من حيث النيابة عنه وذلك لدلالاتها على ما تدلُّ عليه الأفعال.

وأكثر هذه الألفاظ قد ورد بمعنى الأمر¹⁶¹، مثل: "صَهْ أَي: اسْكُتْ، و"مَهْ" أَي: اكْثُفْ، و"رُويدَ زيداً" أَي: أَرُودُهُ وَأْمِهْلُهُ، و"هَلْمْ" أَي: هات أو أقبل، و"بَلْه" أَي: دَعْ، و"دونك"، و"هَاءٌ"، و"هَاءُكَ" أَي: خذ، و"عليك" أَي: اَلْزِمْ، و"إليك" أَي: تَنَحَّ، و"نزل" أَي: انزل، و"مكانك" أَي: أثبت، و"وراءك" أَي: تأخر، و"أمامك" أَي: تقدم، و"حيَّهِلِ الصلاة" أَي: ائتِ الصلاة أو عَجِّلْ أو اقبل، و"هات"، و"هيت"، و"هَيَّاه"، أَي: أَسْرِعْ، و"آمين" أَي: استجب¹⁶².

وهذه الأسماء للأفعال تلزم صيغة واحدة للجميع فلا تُثنى ولا تُجمع ولا تُؤنث¹⁶³، مع كونها أسماء؛ لأنها نابت مناب فعل فيقال: "صَهْ" للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته "كاف" المخاطبة، فيُراعى فيه المخاطب، فيقال: "عليك"، "عليك"، "عليكما"، "عليكم"، "عليكن"¹⁶⁴.

وهذه الأسماء تنقسم إلى قسمين: منها ما كان على حالته من أول الأمر ك"صَهْ"، و"هَلْمْ" و"هَيَّا" و"إيه" بمعنى "امض في حديثك"، ومنها ما نُقِلَ عن غيره إليه، وهو: إمَّا منقول عن "ظرف" نحو: وراءك، أمامك، دونك، مكانك، وإما عن "جاء" ومجرور نحو: عليك، وإليك" ولا يقاس على هذه الظروف غيرها، ولا تستعمل إلا متصلةً بضمير المخاطب لا الغائب، وموضع الضمير جرُّ بالإضافة مع الظروف، وجرُّ بالحرف مع المنقول من الحروف، فإذا قيل: عليكم كلُّكم أنفسكم، جاز رفع "كل" توكيداً للضمير المستكن، وجرُّه توكيداً للمجرور¹⁶⁵.

وإما منقول عن مصدرٍ وهو على نوعين: الأول: مصدرٌ استعمل فعله، نحو: "رُويدَ بكراً"، أَي: "أْمِهْلُهُ"، فإنهم قالوا: "أَرُودُهُ إِرُوداً"، بمعنى "أْمِهْلُهُ إِمهالاً"، ثم صَغَرُوا المصدر (الإرواد) بعد حذف زوائده، وأقاموه مقام فعله، واستعملوه تارةً مضافاً إلى مفعوله، فقالوا: "رُويدَ زيداً"، كقوله تعالى: فَضْرَبَ الرَّقَابِ (محمد4)، وتارةً منوناً ناصباً للمفعول، فقالوا: "رُويداً زيداً"، كما يقال: "ضرباً زيداً في الأمر"¹⁶⁶، ثم نقلوه من المصدرية وسَمَّوْا به فعله فقالوا: رُويدَ زيداً¹⁶⁷.

ثاني: مصدرٌ أهْمِلَ فعله نحو "بَلْه" فإنه في الأصل مصدرٌ فعلٍ مُهْمَلٍ مرادفٍ ل"دَعْ" و"اتْرُكْ" يقال: بَلْهَ عليّ، بالإضافة للمفعول، كما يقال: تَرُكْ عليّ، ثم نقلوه وسَمَّوْا به فعله فقالوا: بَلْهَ عليّاً، بنصب المفعول، وبناء "بَلْه" على الفتح على أنه اسمُ فعل¹⁶⁸.

وأما فائدة وضع هذه الأسماء والغرض الذي جيئت لأجله، فهو السعة في اللغة، والمبالغة، والإيجاز، والاختصار، كما ذكر ذلك ابن جني حيث قال: «فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز ومن المبالغة، عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها...»¹⁶⁹.

صيغة الأمر باسم الفعل واستخدامها في القرآن:

اتضح مما سبق أن أسماء الأفعال ألفاظاً تقوم مقام الأفعال في الدلالة على صيغها ومعانيها، واتضح أيضاً أنها تنقسم إلى قسمين من حيث الدلالة على الأمر:

أحدهما: ما يدل على الأمر من أصل وضعه، نحو: هَلِّمْ، هَيْتَ، هَاءَ، ... وغيرها.

والثاني: ما نقل عن غيره إليه، وهو: إمّا منقول عن "ظرف" نحو: مكانك، وإما

عن "جارٌّ ومجرور" نحو: عليك، وإما عن مصدر، نحو: رويداً زيداً.

وأما القرآن الكريم فقد جاء بقسميها المنقولة وغيرها، وهما البيان:

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ¹⁷⁰.

أي: أصلحوا أنفسكم، واحفظوها عن ملابسة المعاصي والإصرار على الذنوب¹⁷¹.

وقد جاء الأمر في هذه الآية الكريمة على صيغة اسم فعل الأمر وهو "عليكم" وبه انتصب أنفُسَكُمْ، لأنه يتعدى إلى المفعول، إذ التقدير: الزموا أنفسكم، أي: هدايتها وحفظها مما يؤذيها، ف"عليكم" هنا يرفع فاعلاً، تقديره: عليكم أنتم؛ ولذلك يمكن أن يُعطف عليه مرفوع؛ نحو: "عليكم أنتم وزيدٌ الخير"¹⁷².

واختلف العلماء في الضمير المتصل بها وبأخواتها، نحو: إليك ولديك ومكانك، فالصحيح

أنه في موضع جرٍّ؛ كما كان قبل أن تنقل الكلمة إلى اسم الفعل، وهذا رأي سيبويه¹⁷³.

وقال أبو البقاء-بعد أن جعل "كُم" في موضع جرٍّ بـ"على" بخلاف "رؤيدكم"-: «فإن

الكاف والميم هناك للخطاب فقط، ولا موضع لهما، لأن "رويداً" قد استعملت اسماً للأمر

للمواجه من غير كاف الخطاب»¹⁷⁴.

وقال ابن الخطيب: «قال النحويون: "عليك، وعندك، ودونك" من جملة أسماء

الأفعال،... فيعدونها إلى المفعول، وقيمونها مقام الفعل، وينصبون بها، فيقال: "عليك زيداً"، كأنه

قال: خذ زيداً فقد علاك، أي أشرف عليك، وعندك زيداً، أي حضرِك فَخُذْهُ، و"دونك"، أي

قَرَّبَ منك فخذ، فهذه الأحرف الثلاثة لا اختلاف بين النحويين في إجازة النصب بها»¹⁷⁵.

وقال تعالى: قُلْ هَلْ مَسَّ شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا¹⁷⁶.

أي: قل يا محمد لهؤلاء المغترين: أحضروا شهدائكم الذين يشهدون أن الله تعالى حرم هذا الذي تزعمونه محرماً عليكم¹⁷⁷.

فقوله: "هَلُمَّ" اسم فعل أمر بمعنى "أحضروا"، و"شهدائكم" مفعول به؛ لأن اسم الفعل يعمل عمل مسماه من تعدد ولزوم، كما سبق تفصيل ذلك .
وللعرب فيها لغتان: لغة الحجاز، ولغة تميم:

فأما لغة الحجاز: فإنها تلزم في هذه الكلمة حالة واحدة لا تتغير عنها، فيقال: "هَلُمَّ"، سواء أسندت لمفرد أم مثنى أم مجموع أم مؤنث. وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل.
وأما لغة تميم: فتلحقها الضمائر كما تلحقها سائر الأفعال، فيقال: هَلِّمْ، هَلِّمًا، هَلِّمُوا، هَلِّمِي، هَلِّمْنَ. فعلى هذه اللغة هي فعل صريح لا يتصرف¹⁷⁸.

قال الله تعالى: وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ¹⁷⁹. معنى الآية: ويوم نجمع الخلق لموقف الحساب جميعاً، ثم نقول للذين أشركوا بالله: امكنوا مكانكم، واثبتوا، وقفوا في موضعكم، مع شركائكم الذين عبدتموهم من الآلهة والأوثان...¹⁸⁰.

في هذه الآية الكريمة "مكانكم" اسم فعل أمر، واقع موقع الأمر تقديره "اثبتوا" عند البعض، و"الزُوموا"، وفي معنى "اثبتوا" قول الشاعر¹⁸¹: [الوافر]

وَقَوْلِي كَلِّمًا جَشَّاتٌ وَجَاشَتْ مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي¹⁸²

وقد فسره الزمخشري: بـ"الزُوموا" أي: الزموا مكانكم¹⁸³، وكذلك أبو البقاء، فقال: «"مكانكم" ظرف مبني؛ لوقوعه موقع الأمر، أي الزموا»¹⁸⁴.

وأيد ابن عاشور هذا التفسير كذلك حيث قال: «"مكانكم" منصوب على المفعولية بفعل محذوف تقديره: "الزموا مكانكم" واستعماله هذا شائع في كلام العرب في الأمر بالملازمة مع التزام حذف العامل فيه حتى صار بمنزلة أسماء الأفعال الموضوعه للأمر، نحو: صه، ويقترن بضمير مناسب للمخاطب من افراد وغيره»¹⁸⁵.

ويرى أبو حيان: أن تقديره بـ"الزموا" ليس بجيد؛ لأن اسم الفعل يعمل عمل مسماه في التعدى واللزوم، ولكون "مكانك" لازم، قدره النحويون "اثبت" وهو لازم أيضاً؛ ولو كان تقديره "الزموا" لتعدى "مكانك" كما يتعدى "الزموا"¹⁸⁶.

واختلِفَ في فتحة "النون" في "مكانكم" أهي حركة إعراب أو بناء، منهم من ذهب إلى أنها حركة بناء لقيام "مكانكم" مقام فعل الأمر¹⁸⁷. ومنهم من ذهب إلى أنها حركة إعراب¹⁸⁸.

وقال الله تعالى: وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْت لَكَ

189

يُخْبِرُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ الَّتِي كَانَ يُوسُفُ فِي بَيْتِهَا، وَقَدْ أَوْصَاهَا زَوْجُهَا بِإِكْرَامِهِ، فَطَلَبَتْ مِنْهُ بَرْقِيًّا وَلِيْنَ أَنْ يُؤَاقِعَهَا، وَدَعَتْهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا أَحْبَبَتْهُ لِحِمَالِهِ وَشَبَابِهِ حُبًّا شَدِيدًا، إِلَى أَنْ تَحْمَلَتْ لَهُ وَغَلَّقَتْ أَبْوَابَ الْبُيُوتِ، وَأَمَرَتْهُ بِأَنْ يُسْرِعَ إِلَيْهَا...¹⁹⁰

"هَيْت" هَاهُنَا اسْمٌ لِفِعْلِ أَمْرٍ بِمَعْنَى: تَعَالَى، هَلُمَّ، وَأَسْرِعْ، وَفِي هَيْتِ قِرَاءَاتٍ كَثِيرَةٌ¹⁹¹. وَمَعْنَى "هَيْت لَكَ" عَلَى جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ "هَلُمَّ" وَ"تَعَالَى" وَأَقْبَلَ إِلَى مَا أَدْعُوكَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ¹⁹².

قال تعالى: ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا¹⁹³.

لَمَّا يَطْلُبُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْتَظِرُوهُمْ وَيَسْتَضِيئُوا بِنُورِهِمْ لِيُرُونَ الطَّرِيقَ، وَذَلِكَ حِينَ يَطْفَأُ نُورَ الْمُنَافِقِينَ، فَيَقُولُ لَهُمُ الْمُؤْمِنُونَ سَحْرِيَّةً وَاسْتَهْزَاءً بِهِمْ، ارْجِعُوا مِنْ حَيْثُ جِئْتُمْ، وَاطْلُبُوا لِأَنْفُسِكُمْ هُنَاكَ نُورًا¹⁹⁴.

فَقَوْلُهُ: "وَرَاءَكُمْ" فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ اسْمٌ لِفِعْلِ الْأَمْرِ، "ارْجِعُوا" وَفِيهِ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ وَليْسَ ظَرْفًا لـ"ارْجِعُوا" قَبْلَهُ. يَقُولُ الْأَنْبَارِيُّ: «وَرَاءَ -هَاهُنَا- اسْمٌ لـ"ارْجِعُوا" وَليْسَ بِظَرْفٍ لـ"ارْجِعُوا" قَبْلَهُ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَلا يَكُونُ ظَرْفًا لِلرُّجُوعِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الرَّجُوعِ يَغْنِي عَنْهُ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ»¹⁹⁵

وَيَقُولُ أَبُو الْبَقَاءِ: «وَرَاءَكُمْ اسْمٌ الْفِعْلِ فِيهِ ضَمِيرٌ الْفَاعِلِ، أَي: "ارْجِعُوا ارْجِعُوا"، وَليْسَ بِمَعْرُوفٍ لِقَلَّةِ فَائِدَتِهِ، لِأَنَّ الرَّجُوعَ لا يَكُونُ إِلَّا إِلَى الْوَرَاءِ»¹⁹⁶.

قال الله تعالى: فَأَمَّا مَنْ أُوِّيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِي¹⁹⁷.

يُخْبِرُ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ سَعَادَةِ مَنْ يُؤْتَى كِتَابَ أَعْمَالِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِيَمِينِهِ، وَابْتِهَاجِهِ وَسُرُورِهِ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ مِنْ شِدَّةِ فَرَحِهِ يَقُولُ لِكُلِّ مَنْ لَقِيَهُ: خذوا اقْرءوا كِتَابِي، أَوْ تَعَالُوا اقْرءوا كِتَابِي...¹⁹⁸

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ: "هَؤُمُ" وَهُوَ اسْمٌ لِفِعْلِ الْأَمْرِ بِمَعْنَى "خذوا"، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ "تَعَالُوا"، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ "هَلُمَّ"¹⁹⁹.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ "افصدوا" لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ هَاءِ التَّنْبِيهِ، وَ"أَمُوا" مِنَ الْأَمِّ، وَهُوَ الْقَصْدُ، فَصِيرُهُ التَّخْفِيفُ وَالِاسْتِعْمَالُ إِلَى "هَؤُمُ"، وَقِيلَ: "الميم" ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذَّكَورِ²⁰⁰.

وفي هذه الكلمة لغتان: وذلك أنها تكون اسم فعل، وتكون فعلاً صريحاً، ومعناه في الحالين: "خذ"، فإن كانت اسم فعل، وهو محل الاستشهاد²⁰¹.

صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر:

المصدر في اللغة: هو ما يصدر عنه الشيء، أو هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده²⁰².

وفي الاصطلاح: "المصدر صيغة اسمية تدل على مجرد الحدث"، أو بعبارة أخرى: المصدر اسم للحدث، وليس لصيغته وشكله أية دلالة²⁰³.

ومن أجل ذلك، كان المصدر يدل على حدث مجرد من الزمان والمكان والفاعل والعدد والجنس. فالمصدر (ضَرَبَ) لا يدل على غير الحدث المعروف، لأنه لا يدل على زمن الضرب ولا مكانه ولا فاعله ولا عدد الضاربين ولا على جنسه، أمذكر هو أم مؤنث، بمعنى أن حدث المصدر ذهني، أي هو مفهوم للضرب.

و إذا ذكر المصدر الأصلي في الجملة باعتباره مصدراً صريحاً²⁰⁴، جاء لغرض معنوي خاص؛ كتأكيد معنى عامله، أو بيان عدده أو نوعه، يكون منصوباً بعامل قبله، سواءً كان هذا العامل مذكوراً في التركيب نحو: اضرب ضرباً-وفي هذه الحالة يسميه النحاة مفعولاً مطلقاً²⁰⁵- أو محذوفاً نحو: ضرباً يا زيد، أي اضرب، وفي هذه الحالة ينوب المصدر الصريح عن عامله المحذوف فيحل محله، ويعمل عمله في رفع الفاعل ونصب المفعول.

وقد يرفع هذا المصدر المنصوب بعامل محذوف إذا أريد زيادة المبالغة في الدوام نحو: صبرٌ يا زيد²⁰⁶، وقد رفعه سيبويه على إضمار مبتدأ، أي يكون هذا المصدر خبراً مبتدأ محذوف، مثل: فصبرٌ جميل، كأنه يقول: الأمر صبرٌ جميل²⁰⁷.

ويقول المبرد: «فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلاً من فعله....»²⁰⁸.

ثم يقول: «وإنما يحسن الإضمار ويطرّد في موضع الأمر؛ لأن الأمر لا يكون إلا بفعلٍ، نحو قولك: ضرباً زيداً، إنما أردت: اضرب ضرباً، وكذلك ضرب زيد»²⁰⁹.

صيغة المصدر النائب عن فعل الأمر واستخدامها في القرآن:

المصدر الذي يعيننا في دراستنا هذه هو ما ناب عن فعل الأمر، وجرى مجراه. وقد جاء به القرآن الكريم، منها:

قال الله تعالى: وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا²¹⁰.

في هذه الآية يأمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الوالدين، وبرهما، وإكramهما. وموضع الشاهد هو قوله وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، حيث جاء الأمر بصيغة المصدر النائب عن فعل الأمر -على القول الراجح- وهو "إحساناً" وهو واقع موقع فعل الأمر كأنه قال: وأحسنوا بالوالدين.

قال تعالى: **وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ**²¹¹.

أي: هلاك ودمار وعذاب شديد، لكل من يغتاب الناس ويطعن في أعراضهم، ومن يعيب الناس وينال منهم بالحاجب والعيين²¹².

و"هُمَزَةٌ" صيغة مبالغة للهمز، وهو في اللغة الضرب باليد والعصا، والهُمَزَةُ: من يهمز أخاه في قفاه من خلفه بعيب، فالهمز كلام من وراء القفا ما الاستهزاء²¹³.

و"لُّمَزَةٌ" صيغة مبالغة من اللمز، وهو في اللغة كالغمز في الوجه، تلمزه بفيك بكلام خفي، ورجل لُمَزَةٌ: يعيبك في وجهك لا من خلفك، وهو من اللَّمَز، ورجلٌ هُمَزَةٌ: يعيبك من خلفك، ومعنى هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، أي: كثير هذين الفعلين²¹⁴.

قوله: "ويلٌ" مبتدأ، وجاز الابتداء به، وإن كان نكرة؛ لأن في الكلام معنى الدعاء، والدعاء من المسوغات، سواء كان دعاء له نحو: "سلامٌ عليكم" أو دعاء عليه كهذه الآية، وما بعده الخبر.

ويجوز أن ينتصب على المصدر بفعل مقدر، نحو: ألزمهم الله وياً، أو أهلكه الله... لأن "ويلاً" وأخواته وهي: "ويح" و"ويس" و"ويه" و"ويب" من المصادر المنصوبة بأفعال من غير لفظها، على حد قعدت جلوساً، وتلك الأفعال واجبة الاضمار، لم يستعمل إظهارها البتة؛ لأنها جعلت بدلاً من اللفظ بالفعل، وإذا فصل عن الإضافة فالأحسن فيه الرفع نحو: "ويل له" وإن أضيف نصب نحو: ويل أبي جهل، ولم يستعمل العرب منه فعلاً؛ لأن فاءه وعينه من حروف العلة، ولم يأت في كلامهم ما فاءه وعينه من حروف العلة إلا مثل هذه الكلمات المعدودة²¹⁵.

و"الويل" لفظ الذم والسخط، وهي كلمة كل مكروب، معناه: الخزي، والعذاب، والهلكة، قال الخليل: «الويل حلول الشر»²¹⁶ وقال الأصمعي: الويل التفجع²¹⁷، وقال سيبويه: "ويل" «يقال لصاحب الشر والهلكة»²¹⁸. وقيل: الويل: الحزن. وقيل: "ويل" دعاء عليه²¹⁹.

وقال تعالى: قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ²²⁰، أي: قال بل زينت وحسنت لكم أنفسكم أمراً في يوسف ففعلتموه، وليس الأمر كما تقولونه، أن الذئب أكله،

فسأصبر صبراً جميلاً، لا شكوى فيه ولا جزع، على هذا الأمر الذي اتفقت عليه حتى يفرجه الله بعونه ولطفه²²¹.

قوله: " فصيبرٌ " مصدر نائب مناب فعل الأمر، تقديره: "اصبر صبراً"، أو أن يكون التقدير: "اصبري يا نفس صبراً"، فكأن يعقوب رجع إلى مخاطبة نفسه، وأمرها بصبر جميل، وعدل عن النصب إلى الرفع للدلالة على الثبات والدوام²²².

أما رفع "فصيبرٌ" فيجوز أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: صبرٌ جميل أمثلُ بي من غيره، أو صبر جميل أولى بي، أو صبرٌ جميل لي أو عندي. ويجوز أن يكون خبراً محذوف المبتدأ، تقديره: فصبري صبرٌ جميل، أو أمري وشأني صبرٌ جميل. وقرأ أبيّ وعيسى ابن عمر: "فصبراً جميلاً" بالنصب، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبر صبراً، أو لأصبرنَّ صبراً²²³، وهذا التخريج ضعيف عند سيبويه، ولا يصلح النصب في مثل هذا إلا مع الطلب²²⁴، فكأن التقدير عنده: اصبري يا نفس صبراً.

وقال ابن عاشور: «والمعنى على الإنشاء أوقع»²²⁵.

الخاتمة

بدا لنا من دراسة هذا البحث ما يلي:

- أن النحاة الأوائل لم يضعوا حداً صريحاً للأمر، وإنما كان حديثهم يتجه دائماً إلى صيغة مخصوصة من صيغ الأمر وهي (فعل الأمر)، و أما المحدثون من النحويين، فقد أعطوا للأمر حداً صريحاً، أو مشتقاً على جميع صيغ الأمر.
- للأمر صيغ صريحة متعددة: كالأمر بالفعل، والأمر بالفعل المضارع المقترن بلام الأمر، والأمر باسم الفعل، والأمر بالمصدر النائب عن فعل الأمر.
- قد أُحصيت مواضع أفعال الأمر في القرآن الكريم فكانت تبلغ (1848) موضع، ولكن في كل هذه المواضع جاءت غير مؤكدة بالنون، في جميع القراءات المتواترة والمشهورة، وكذلك جاء المضارع المجزوم بلام الأمر متعينا غير محتمل في ثمانين موضعاً في القرآن الكريم، ولم يؤكد بالنون ولا في موضع واحد في جميع القراءات.
- ثبت من خلال استعمالات الأمر في القرآن الكريم، أنه يورد المعنى الواحد بألفاظ وبطرق مختلفة، بمقدرة فائقة خارقة، تنقطع في حلبتها أنفاس المهووبين من الفصحاء والبلغاء، وهذا إنما يدل على براعته وتفوقه في تصريف القول، وثروته في أفانين الكلام،

ومن هذا يُفهم أن القرآن الكريم وسَّع استعمالات الأمر كانت لم توسَّع في ذلك النهضة العربية نفسها، وفي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

الهوامش

¹ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تیمة، ص: 449 - 450، تحقيق وتعليق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة السابعة 1419هـ/1999م.

² محمد: 19.

³ الطلاق: 7.

⁴ البقرة: 183.

⁵ الأنبياء: 108.

⁶ العلق: 1.

⁷ البقرة: 281.

⁸ تاج اللغة وصحاح العربية الصحاح الأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري 505/2، الحواشي: عبد الله بن بري، مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.

⁹ مجمل اللغة، ص: 59، مادة "أمر"، تحقيق: الشيخ شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، سنة 1414هـ-1994م.

¹⁰ الأعراف: 199.

¹¹ الشورى: 53.

¹² لسان العرب 27/4، مادة "أمر".

¹³ الأعراف: 199.

¹⁴ آل عمران: 159.

¹⁵ التوبة: 48.

¹⁶ طه: 62.

¹⁷ إبراهيم: 22.

¹⁸ مرتب: 35.

¹⁹ الأنفال: 42.

²⁰ التوبة: 24.

²¹ البقرة: 109.

²² النحل: 1.

²³ الرعد: 2.

²⁴ السجدة: 5.

²⁵ الشورى: 53.

²⁶ آل عمران: 154.

²⁷ آل عمران: 154.

²⁸ الطلاق: 9.

²⁹ هود: 97.

³⁰ انظر في هذه الأوجه: الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، 88/2، وما بعدها، مكتبة الغزالي، دمشق، ومؤسسة مناهل العرفان، بيروت-لبنان، بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها، و الباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي 424/2، وما بعدها، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية: الدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م.

³¹ الكتاب 12/1، 17، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م.

³² المصدر نفسه 137/1.

³³ المقتضب 130/2، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بلا رقم الطبعة، سنة 1399هـ.

³⁴ الأصول في النحو 170/2، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 1408هـ-1988م.

³⁵ اللّمع في العربية ص 109، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى 1399هـ-1979م.

- ³⁶ أعني حداً نحوياً وإلا فهو عزّف الأمر في كتابه "الكشاف" تعريفاً بلاغياً، سأذكره في "حد البلاغيين للأمر" إن شاء الله.
- ³⁷ المفصل في صنعة الإعراب ص: 329، التقديم: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ-1999م.
- ³⁸ شرح المفصل 289/4، التقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ-2001م.
- ³⁹ الكافية 267/2، "مع شرح الرضي عليها" دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها.
- ⁴⁰ شرح الرضي على الكافية 267/2
- ⁴¹ المدثر: 2.
- ⁴² شرح التسهيل 17/1، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، هجر، جيزة، أمبابة، الطبعة الأولى 1410هـ-1990م.
- ⁴³ شرح شذور الذهب لابن هشام، ص: 22، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بلا اسم الناشر، ولارقم الطبعة ولاتاريخها.
- ⁴⁴ القواعد الأساسية للغة العربية للسيد أحمد الهاشمي ص: 27، تدقيق وتعليق: أنس بديوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1426هـ-2005م.
- ⁴⁵ البقرة: 27.
- ⁴⁶ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، 121/1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة 1407هـ-1987م.
- ⁴⁷ مفتاح العلوم ص: 428، التحقيق: الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.
- ⁴⁸ المصدر السابق ص: 152.
- ⁴⁹ الإيضاح في علوم البلاغة ص: 103، تحقيق: غريد الشيخ محمد، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى 1425هـ-2004م.
- ⁵⁰ كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ص: 530، راجعه وضبطه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1415هـ-1995م.

⁵¹ علوم البلاغة" البيان والمعاني والبديع" لأحمد مصطفى المراغي، ص: 57، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة 1422هـ-2002م، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع لأحمد بن إبراهيم الهاشمي الأزهرى المصري ص: 51، اعتنت به نجوى أنيس ضو، لدار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ-1998م، وعلم المعاني-البيان-البديع للدكتور عبد العزيز عتيق ص: 71، دار النهضة العربية، بيروت، بلا رقم الطبعة والتاريخ، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي 46/2، مكتبة الآداب، القاهرة، بلا رقم الطبعة 1419هـ-1998م، والمعاني في ضوء أساليب القرآن للدكتور عبد الفتاح لاشين، ص: 121، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة 1419هـ-1999م.

⁵² معجم القواعد العربية في النحو والتصريف لعبد الغني الدقر، ص: 185، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية 1414هـ-1993م.

⁵³ إنجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، ص: 81، تحقيق ودراسة: د. محمد المهدي عبد الحى عمّار سالم، عمادة البحث العلمي للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1422هـ-2002م.

⁵⁴ شرح المفصل 290/4.

⁵⁵ المصدر نفسه 290/4، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، للإمام كمال الدين، أبي البركات الأنباري، المسألة السابعة بعد المائة، 737/2-741، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الرابعة 1380هـ-1961م.

⁵⁶ المهموز: هو ما يكون أحد أصوله ف، ع، ل همزة، انظر: المغني الجديد في علم الصرف ص: 143.

⁵⁷ طه: 132.

⁵⁸ البقرة: 211.

⁵⁹ أدب الكاتب ص: 153.

⁶⁰ المعجم المفصّل في تصريف الأفعال العربية لمحمد باسل عيون السّود، ص: 65، 75، 78، 83، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ-2000م.

⁶¹ البقرة: 35.

- ⁶² دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عزيمة، القسم الأول 462/3، دار الحديث القاهرة بلا رقم الطبعة وبلا تاريخها.
- ⁶³ الأشباه والنظائر في النحو للعلامة جلال الدين السيوطي 318/2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ-1984م.
- ⁶⁴ أسرار العربية للأنباري، ص: 228، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هُبُود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ-1999م.
- ⁶⁵ كتاب الإنصاف للأنباري، المسألة الثانية والسبعين، 524/2، 529.
- ⁶⁶ لم أهدت إلى قائل له، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 198/1.
- ⁶⁷ والاستشهاد بالبيت في قوله "لتقم" حيث إن الشاعر استعمل أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر، قد احتج به الكوفيون على أن فعل الأمر معرب لا مبني، وأن لام الأمر حذف حذفا مستمرا في أمر المخاطب، وجاء هنا على الأصل .
- ⁶⁸ الأمر والنهي عند علماء العربية والأصوليين للدكتور ياسين جاسم الخيمد، ص: 47، 48، مراجعة وتقديم: الشيخ محمد بحجة الأثري، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ-2001م.
- ⁶⁹ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، 479/3.
- ⁷⁰ الحجر: 99.
- ⁷¹ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، 74/14، دار الفكر، بيروت-لبنان، بلا رقم الطبعة، 1408هـ-1988م، وتفسير القرآن العظيم للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، 730/2، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الضاحية-الكويت، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م .
- ⁷² الإسراء: 24.
- ⁷³ تفسير ابن كثير 50/3.
- ⁷⁴ التفسير الكبير 191/20، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.
- ⁷⁵ الحجر: 88.
- ⁷⁶ في قوله: وغداة ريح قد كشفت وقرّة إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

الشمال: ريح تهبُّ عن يسار القبلة، انظر: كتاب العين ص: 495، مادة "شمل". والقرّة: البرد، انظر: المصدر نفسه ص: 775، مادة "قر". يقول: كم من غداة تهب فيها الشمال، وبرد قد ملكت الشمال زمامه، قد كفت عادية البرد عن الناس بنحر الجزر لهم.
77 الكشاف/2.658.

78 صفوة التفاسير لمحمد علي الصابوني، 162/2، دار القرآن الكريم، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة 1402هـ-1981م.

79 اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي/12.259.

80 طه: 43.

81 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، 283/16، قراءة وتصحيح: محمد حسين العرب، بإشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، بلا رقم الطبعة 1417هـ-1997م.

82 طه: 44.

83 تفسير الطبري 16/169.

84 البقرة: 35.

85 تفسير ابن كثير 1/107.

86 وردت هنا صيغة فعل الأمر للإثنين ولكن ضمير واحد للمذكر والآخر للمؤنث؛ لأن الخطاب لآدم وحواء.

87 الحج: 77.

88 معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي 3/299، تحقيق: خالد عبد الرحمن العلك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ-1986م.

89 التحريم: 6.

90 تفسير ابن كثير 4/486.

91 هو ما كانت فيه فاء الفعل ولامه معتلتين، نحو: "وعى، ولي"، سُمِّيَ ليفياً؛ لاجتماع حرفي علة في هذا النوع من الأفعال، وسُمِّيَ مفروقاً؛ لأن الحرف الصحيح فَرَّقَ بين حرفي العلة، انظر: المغني الجديد ص: 153.

92 اللباب في علوم الكتاب 17/99.

93 البقرة: 238.

- ⁹⁴ شرح الشافية 96/1، والكفاية في النحو ص: 104، والمغني الجديد في علم الصرف ص: 165.
- ⁹⁵ اللباب في علوم الكتاب 224/4، 225.
- ⁹⁶ البقرة: 51.
- ⁹⁷ الإملاء ص: 94.
- ⁹⁸ آل عمران: 43.
- ⁹⁹ تفسير الطبري 264/3.
- ¹⁰⁰ مريم: 25.
- ¹⁰¹ روح المعاني 120/16.
- ¹⁰² التحريم: 10.
- ¹⁰³ تفسير ابن كثير 393/4.
- ¹⁰⁴ فصلت: 11.
- ¹⁰⁵ في تفسير هذه الآية الكريمة كلام طويل للعلماء المفسرين، من أراد التفصيل فليُنظر: تفسير الطبري، 98/24 واللباب في علوم الكتاب، 108/17 وما بعدها، وروح المعاني 157/24، وتفسير القرطبي 343/15.
- ¹⁰⁶ الأحزاب: 32.
- ¹⁰⁷ تفسير القرطبي 178/14، وما بعدها، وتفسير ابن كثير 631/3.
- ¹⁰⁸ الأحزاب: 28.
- ¹⁰⁹ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، 275/4-276، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1409هـ-1989م.
- ¹¹⁰ شرح قطر الندى وبلّ الصدى 46-47.
- ¹¹¹ الكتاب 138/1.
- ¹¹² المصدر نفسه 8/3.
- ¹¹³ شرح المفصل 144/5.
- ¹¹⁴ المصدر نفسه ص: 173.
- ¹¹⁵ رواه البخاري، في كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم الحديث: 6018، انظر: صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ص: 1052، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية 1419هـ-1999م.

¹¹⁶ عيون الأخبار لابن قتيبة 233/2، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى 1346هـ-1928م.

¹¹⁷ والشاهد فيه قوله: "فليتق الله" حيث دخلت لام الأمر على المضارع المسند للغائب، وهو الغالب، لم أعثر على ديوانه وهو في العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني 284/2، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ-2001م.

¹¹⁸ رواه الترمذي، في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء، رقم الحديث: 234، وقال: حديث حسن صحيح، انظر: جامع الترمذي للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذي، ص: 64، الإشراف والمراجعة: صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ-1999م.

¹¹⁹ النور: 58.

¹²⁰ المقتضب 131/2، وشرح ملحة الإعراب للقاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، ص: 124، تحقيق: غريد يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1425هـ-2004م.

¹²¹ الطلاق: 7.

¹²² البقرة: 282.

¹²³ الحج: 29.

¹²⁴ المقتضب، 132/2

¹²⁵ الذين قرءوا بالتسكين هم: عاصم، وحمزة، والكسائي، و نافع في قراءة قالون عنه، والذين قرءوا بالتحريك هم: ابن كثير وأبو عمر وابن عامر انظر: كتاب السبعة لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، ص: 434، 435، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية 1400هـ، والحجة ص: 473، والكشف 116/2، 117، والنشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجذري، 326/2، الإشراف والمراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بلا مكان الطبعة و بلارقمها وتاريخها، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول 507/2.

¹²⁶ الحج: 29.

¹²⁷ شرح المفصل 145/5.

- ¹²⁸ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول/2/507.
- ¹²⁹ وهي قبيلة عظيمة مشهورة من قيس عيلان، من العدنانية، تُنسب إلى سُليم بن منصور بن عكرمة، انظر: الصحاح 4/1582، مادة "سلم"، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة 4/258، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة 1405هـ-1985م.
- ¹³⁰ معاني القرآن لأبي ذكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، 1/197، التعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1423هـ-2002م.
- ¹³¹ حاشية الصبان على شرح الأشموني 4/4.
- ¹³² معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: 550.
- ¹³³ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول 3/463.
- ¹³⁴ مفتاح العلوم ص: 428.
- ¹³⁵ إبراهيم: 31.
- ¹³⁶ المصدر نفسه ص: 430.
- ¹³⁷ الإيضاح في علوم البلاغة ص: 103، والطراز ص: 530، 531.
- ¹³⁸ دراسات في أسلوب القرآن، القسم الأول، 2/507 وما بعدها.
- ¹³⁹ الحج: 15.
- ¹⁴⁰ تفسير القرطبي 12/21.
- ¹⁴¹ تفسير القرآن العظيم لابن كثير 3/280.
- ¹⁴² الحج: 15.
- ¹⁴³ تفسير القرطبي 12/21.
- ¹⁴⁴ الحج: 15.
- ¹⁴⁵ تفسير القرطبي 12/21.
- ¹⁴⁶ تفسير القرآن العظيم لابن كثير 3/280.
- ¹⁴⁷ حجة القراءات ص: 473، والكشف 2/116، والنشر 2/326.
- ¹⁴⁸ الإملاء ص: 387، وتفسير القرطبي 12/22.
- ¹⁴⁹ النساء: 74.
- ¹⁵⁰ تفسير ابن كثير 1/685.
- ¹⁵¹ الباب في علوم الكتاب 6/494.

- 152 النساء: 102.
- 153 المصدر السابق 364/5.
- 154 النور: 31.
- 155 تفسير ابن كثير 375/3.
- 156 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي 296/11، تحقيق: المجلس العلمي بمكناس، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، بلا رقم الطبعة 1408هـ-1988م.
- 157 العنكبوت: 12.
- 158 تفسير البغوي 462/3.
- 159 الإملاء ص: 425.
- 160 معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: 46.
- 161 لأن هناك ألفاظ أخرى قد يرد بمعنى الماضي والمضارع، كـ"هيهاهت" بمعنى بَعُدَ، و"أُفَّ" بمعنى أتضجَّرُ وهو قليل. انظر: شرح المفصل 3/3، وشرح الكافية الشافية 3/1384.
- 162 الكتاب 241/1 - 253، والمقتضب 202/3 وما بعدها، وشرح المفصل 3/3 وما بعدها، وكشف المشكل في النحو ص: 254، وشرح الكافية الشافية 3/1385.
- 163 إلا "هَلُمَّ" فإنه يُجْعَلُ في لغة بني تميم مثل الفعل يُرَاعِي فيه المخاطب نحو: هَلَمْ، هَلْمِي، وهَلْمًا، وهَلْمُوا، وهَلْمُومَنَ، وأما في اللغة الحجازية فيكون للواحد وللاثنتين والجمع على لفظ واحد. انظر: الكتاب 252/1، والمقتضب ص: 202، 203.
- 164 الكتاب 250/1.
- 165 الكتاب 251/1، 252.
- 166 "رويد" في المثالين: مصدر نائب عن "أرود" وفاعله مستتر وجوباً، و"زيد" في الأول مفعول به مجرور بإضافة المصدر إلى مفعوله، و"زيداً" في الثاني مفعول به منصوب.
- 167 والدليل على أن "رويد" اسم للفعل، وليس بمصدر كونه مبنياً، بدليل كونه غير منون وغير متصرف. انظر: المقتضب 208/3، 209، وأوضح المسالك ص: 583.
- 168 أوضح المسالك ص: 583.

- ¹⁶⁹ الخصائص 49/3، تحقيق: محمد عي النجار، الهيئة المصرية العامة لكتاب، بلا رقم طبعة 1408هـ-1988م. وانظر أيضاً: حول أغراض هذه الأسماء، كشف المشكل في النحو ص: 256، 257.
- ¹⁷⁰ المائدة: 105.
- ¹⁷¹ تفسير الفخر الرازي 92/12.
- ¹⁷² اللباب في علوم الكتاب 558/7.
- ¹⁷³ الكتاب 250/1.
- ¹⁷⁴ الإملاء ص: 205.
- ¹⁷⁵ تفسير الفخر الرازي 111/12.
- ¹⁷⁶ الأنعام: 150.
- ¹⁷⁷ معالم التنزيل للبيغوي 140/2.
- ¹⁷⁸ الإملاء ص: 236، والتحرير والتنوير لابن عاشور 294/21-295، دار التونسية للنشر، تونس، بلا رقم الطبعة 1989م.
- ¹⁷⁹ يونس: 28.
- ¹⁸⁰ تفسير القرطبي 333/8.
- ¹⁸¹ البيت لقطري بن الفجاءة أو لعمر بن الإطنابية، انظر: الدرر 84/4، والبحر المحيط 153/5.
- ¹⁸² قوله: حشأت، ارتفعت من حُزْنٍ أو فزع، وجاشت، دارت للغثيان، انظر: مجمل اللغة ص: 132، مادة "حشا"، والمعنى: يتحدث الشاعر عن عفته وبلائه في الحروب، والثبات في المكاره، والسيطرة على ثورة النفس، وتحصين العرض عن كل ما يشينه، وموطن الشاهد: "مكانك"، حيث جاء اسم فعل أمر بمعنى "اثبتوا" وليس "الزموا".
- ¹⁸³ الكشاف 343/2.
- ¹⁸⁴ الإملاء ص: 283.
- ¹⁸⁵ التحرير والتنوير 150/11.
- ¹⁸⁶ البحر المحيط 153/5.
- ¹⁸⁷ البيان في غريب إعراب القرآن 349/1.
- ¹⁸⁸ الكشاف 343/2، واللباب في علوم الكتاب 314/10.
- ¹⁸⁹ يوسف: 23.

- ¹⁹⁰ تفسير الطبري 178/12.
- ¹⁹¹ انظر في قراءات كلمة "هيت": حجة القراءات ص: 358، والكشف 8/2 وما بعدها، والنشر 293/2، والمحزر الوجيز 232/3، والبحر المحيط 294/5، والإملاء ص: 304.
- ¹⁹² البحر المحيط 295/5، وفتح القدير 16/3، وروح المعاني 212/12.
- ¹⁹³ الحديد: 13.
- ¹⁹⁴ تفسير البغوي 296/4.
- ¹⁹⁵ البيان في غريب إعراب القرآن 351/2.
- ¹⁹⁶ الإملاء ص: 498.
- ¹⁹⁷ الحاقة: 19.
- ¹⁹⁸ روح المعاني 79/29.
- ¹⁹⁹ تفسير الطبري 61/29، وتفسير القرطبي 175/18.
- ²⁰⁰ اللباب في علوم الكتاب 332/19.
- ²⁰¹ المصدر السابق 331-332/19، وتفسير القرطبي 269/18.
- ²⁰² المعجم الوسيط لنخبة من العلماء: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد علي النجار، 510/1، مادة "صدر" دار الدعوة استانبول-تركية، بلا وقم الطبعة و التاريخ.
- ²⁰³ معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: 450، والمغني الجديد في علم الصرف ص: 213.
- ²⁰⁴ أي: غير مؤول، والمؤول هو الذي ينشأ من سبك الموصولات الحرفية أن، أن، كي، ما، لو مع صلتها نحو: "أريد أن تقوم" أي قيامك، انظر: معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: 404.
- ²⁰⁵ أسرار العربية ص: 137، والنحو الوافي: 210/1.
- ²⁰⁶ معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ص: 478، والنحو الوافي 220/2 وما بعدها.
- ²⁰⁷ الكتاب 321/1.
- ²⁰⁸ المقتضب 226/3.
- ²⁰⁹ المصدر السابق 226/3، وانظر أيضاً حول نيابة المصدر عن فعل الأمر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لمحمد بن مصطفى بن حسين الدمياطي الخضري، 382/1، تشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ-1998م، والنحو الوافي 221/2.

- ²¹⁰ البقرة: 83.
- ²¹¹ الهمزة: 1.
- ²¹² تفسير البغوي 523/4.
- ²¹³ كتاب العين ص: 1020، مادة "همز".
- ²¹⁴ المصدر نفسه ص: 885، مادة "لمز".
- ²¹⁵ البيان في غريب إعراب القرآن 97/1، الإملاء ص: 47، واللباب في علوم الكتاب 207/2.
- ²¹⁶ كتاب العين ص: 1071، مادة "ويل".
- ²¹⁷ لم أظفر على المصدر الأصلي، نقلت هذا القول من تفسير ابن كثير 157/1.
- ²¹⁸ الكتاب 331/1.
- ²¹⁹ اللباب في علوم الكتاب 207/2، وتفسير ابن كثير 157/1.
- ²²⁰ يوسف: 18.
- ²²¹ تفسير القرطبي 151/9.
- ²²² التحرير والتنوير 239/12، والبحر المحيط 290/5.
- ²²³ البحر المحيط 290/2، والمحرر الوجيز 265/9، والبيان في غريب إعراب القرآن 29/2، والإملاء ص: 303، وفتح القدير 11/3، والتحرير والتنوير 239/12.
- ²²⁴ الكتاب 321/1.
- ²²⁵ التحرير والتنوير 239/12.